منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

2023

موجز عن

حالة الأغذية والزراعة

الكشف عن الكلفة الحقيقية للأغذية
من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية

التنويه المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة. 2023. *موجز عن حالة الأغذية والزراعة 2023. الكشف عن الكلفة الحقيقية للأغذية من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية*. روما.
https://doi.org/10.4060/cc7937ar

يعرض هذا الكتيّب الرسائل الرئيسية والمضمون الوارد في مطبوع *حالة الأغذية والزراعة 2023*.
أما ترقيم الأشكال فيه فمطابق لما يرد في المطبوع المذكور.

صورة الغلاف: ©Curioso.Photography/Shutterstock.com
إسبانيا. فاكهة معروضة في سوق لابوكويريا في برشلونة.

المحتويات

الرسائل الرئيسية 4

تمهيد 6

موجز 9

مراعاة تكاليف النظم الزراعية والغذائية ومنافعها في اتخاذ القرارات 10

الشكل 1 كيف يمكن الاسترشاد بعمليات تقييم تدفقات رأس المال لتحديد الأدوات المساعدة اللازمة لتحويل النظم الزراعية والغذائية 11

الشكل 3 عملية تقييم النظم الزراعية والغذائية على مرحلتين 13

تقييم أولي للتكاليف المستترة للنظم الزراعية والغذائية في 154 بلدًا 15

الشكل 5 نطاق التحليل: مراحل النظم الزراعية والغذائية والمسارات التي تتجلّى من خلالها التكاليف المستترة 16

الشكل 6 التكاليف المستترة للنظم الزراعية والغذائية بحسب فئات الكلفة (اليمين) والفئات الفرعية (اليسار)، 2020 17

الشكل 7 إجمالي التكاليف المستترة المحدَّدة كميًا والناشئة عن النظم الزراعية والغذائية بحسب فئات الدخل 18

الشكل 8 حصة التكاليف المستترة المحدَّدة كميًا والناشئة عن النظم الزراعية والغذائية من الناتج المحلي الإجمالي بحسب فئات الدخل (نصيب الفرد من التكاليف المستترة إلى اليسار) 18

الشكل 9 تركيبة التكاليف المستترة المحدَّدة كميًا والناشئة عن النظم الزراعية والغذائية بحسب الفئات الفرعية في بلدان مختارة وبحسب مستوى الدخل (حصة التكاليف المستترة من الناتج المحلي الإجمالي إلى اليسار، بالدولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية لعام 2020) 19

الانتقال إلى عمليات تقييم محددة الأهداف لحساب التكاليف الحقيقية: المرحلة الثانية من عملية مؤلفة من مرحلتين 20

الشكل 11 عملية من أربع خطوات لإجراء عمليات تقييم محددة الأهداف للنظم الزراعية والغذائية وتوسيع نطاقها 21

الشكل 13 دور السيناريوهات في توجيه عملية رسم السياسات 22

تعميم حساب التكاليف الحقيقية لتحويل النظم الزراعية والغذائية: الفرص والتحديات 23

الشكل 15 الأدوات المساعدة اللازمة لتحويل النظم الزراعية والغذائية 24

لأول مرّة على الإطلاق، ستكرّس منظمة الأغذية والزراعة إصدارين متتاليين من تقرير *حالة الأغذية والزراعة* للموضوع نفسه 26

الرسائل الرئيسية

1 ليس هناك أدنى شك في قيمة النظم الزراعية والغذائية. فهي توفر الأغذية، وتديم الاقتصادات، وتشكّل الهويات الثقافية. ولكن يجب النظر أيضًا في التكاليف البيئية والاجتماعية والصحية المستترة التي ترتبط بهذه النظم.

2 يسمح حساب التكاليف الحقيقية بتقدير التكاليف المستترة التي تولّدها إخفاقات السوق وفشل المؤسسات والسياسات. كما أنها تزوّد صانعي القرار بالأدلة اللازمة لتصحيح هذه الإخفاقات وأوجه الفشل وتحويل النظم الزراعية والغذائية نحو الأفضل.

3 يستند حساب التكاليف الحقيقية لأجل صنع القرارات إلى تاريخ طويل من التقييمات الاقتصادية، ولكنّ نقص البيانات المتوافرة بشأن كلٍ من التكاليف المستترة وتكاليف الإقدام على اتخاذ الإجراءات، إضافة إلى افتقار هذه البيانات إلى الجودة العالية يحدّان في الكثير من الأحيان من تطبيق حساب التكاليف الحقيقية.

4 يقترح هذا التقرير عملية تقييم مؤلفة من مرحلتين، بحيث يتم الاعتماد أولًا على عمليات تقييم حساب التكاليف الحقيقية على المستوى الوطني من أجل رفع مستوى الوعي (كما هي معروضة في هذا التقرير)، ومن ثم يتم الانتقال إلى عمليات التقييم المعمّقة والمحددة الأهداف من أجل تحديد أولويات الحلول وتوجيه الإجراءات التحويلية (والتي ستشكل محور تركيز إصدار عام 2024 من التقرير).

5 يقدم تقرير هذا العام أول محاولة لإجراء تقييم على المستوى الوطني في 154 بلدًا. وحتى في ظل وجود قدر كبير من عدم اليقين، وباستثناء بعض الآثار، هناك درجة عالية جدًا من الثقة في أن التكاليف المستترة العالمية المحددة كميًا والتي تنجم عن النظم الزراعية والغذائية تبلغ 10 ترليونات دولار أو أكثر على أساس تكافؤ القوة الشرائية لعام 2020، الأمر الذي يبرز الحاجة الماسة إلى أخذ هذه التكاليف في الاعتبار عند صنع القرارات الرامية إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية.

6 على المستوى العالمي، إن التكاليف المستترة المهيمنة التي تم تحديدها كميًا هي تلك التي تنجم عن نماذج الأنماط الغذائية التي تسبب الأمراض وتقلّص إنتاجية اليد العاملة. وتتباين هذه التكاليف المرتبطة بالصحة بدرجة كبيرة بين بلد وآخر، ولكنها تبرز بشكل خاص في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل.

7 تستحوذ التكاليف المستترة البيئية، وإن لم تكن شاملة، على أكثر من 20 في المائة من التكاليف المستترة التي تم تحديدها كميًا وهي تساوي حوالي ثلث القيمة الزراعية المضافة. وترتبط هذه التكاليف في الغالب بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والنيتروجين ولها تأثير في جميع مجموعات البلدان المصنّفة بحسب الدخل.

8 تشكل التكاليف المستترة في ما يبدو عبئًا أكبر في البلدان المنخفضة الدخل حيث يقدّر أنها تمثل 27 في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 11 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل و8 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل.

9 ما زال التصدي للفقر والنقص التغذوي يشكل أولوية بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل، ذلك أنهما يستحوذان على حوالي نصف التكاليف المستترة الإجمالية التي تم تحديدها كميًا في هذه البلدان.

10 تشكل التقديرات الجديدة على المستوى الوطني خطوة أولى باتجاه رفع مستوى الوعي، حتى لو أنها ليست كاملة وتنطوي على درجة عالية من عدم اليقين. وهناك حاجة إلى عمليات تقييم لحساب التكاليف الحقيقية المحددة الأهداف التي تنظر في كلفة إجراءات التخفيض المختلفة – التي تشكل محور تركيز تقرير العام المقبل – من أجل توجيه صانعي القرار في ما يتعلّق بكيفية الاستفادة من السياسات والأنظمة والمعايير ورأس المال الخاص للتحوّل إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة.

11 هناك حاجة إلى عمليات تقييم لحساب التكاليف الحقيقية على نطاق واسع، والابتكارات في البحوث والبيانات، والاستثمارات في جمع البيانات وبناء القدرات، من أجل توسيع نطاق تطبيق حساب التكاليف الحقيقية، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وذلك لكي تصبح أداة حيوية تسترشد بها عمليات صنع القرار ووضع السياسات بطريقة شفافة و متسقة.

تمهيد

في ظلّ التحديات العالمية المتزايدة – المتمثلة في نقص توافر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها، والقدرة على تحمل كلفتها جراء أزمة المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين، وتفاقم مستويات الفقر، وغير ذلك من الأزمات المتداخلة – نجد أنفسنا أمام منعطف حاسم. وإن الخيارات التي نقوم بها الآن، والأولويات التي نحددها، والحلول التي نطبقها، ستحدد مسار مستقبلنا المشترك. ولذلك، يجب على القرارات التي نتخذها بشأن النظم الزراعية والغذائية في العالم الإقرار بهذه التحديات المترابطة.

وثمة إجماع دولي متزايد بأن تحويل النظم الزراعية والغذائية لكي تصبح أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة هو تصميم شامل لا غنى عنه لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أسفر زخم التغيير عن تنظيم أول قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، عقدها الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2021، تبعتها عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ التي استضافتها حكومة إيطاليا في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) في أواخر يوليو/تموز 2023. وقد سلّطت هذه الاجتماعات الضوء على وجود إرادة سياسية قوية وعلى دعم أصحاب المصلحة للحلول والاستراتيجيات المبتكرة لتحويل النظم الزراعية والغذائية والاستفادة من هذه التغييرات من أجل إحراز تقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

ولتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك رؤية المنظمة **لتحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل للجميع، من دون ترك أي أحد خلف الركب**، من الأهمية بمكان أن تكون الآثار المترتبة عن الإجراءات التي نتخذها في هذه النظم شفافة. وتستجيب المنظمة لهذه الحاجة الأساسية من خلال تخصيص إصدارين متتاليين من تقرير *حالة الأغذية والزراعة* – لأوّل مرّة منذ صدور هذا المطبوع الأساسي في عام 1947 – لغرض الكشف عن الآثار الفعلية، الإيجابية والسلبية على حد سواء، التي تحدثها النظم الزراعية والغذائية العالمية من أجل صنع قرارات مستنيرة.

ويقدّم تقرير هذا العام حساب التكاليف الحقيقية كنهج للكشف عن الآثار المستترة التي تحدثها نظمنا الزراعية والغذائية على البيئة والصحة وسبل العيش لكي تكون الجهات الفاعلة في هذه النظم أكثر اطلاعًا واستعدادًا لصنع القرارات. وثمة قلق دائم من أنه إذا ما أخذنا جميع التكاليف المستترة لإنتاج الأغذية بعين الاعتبار، فإن الأسعار ستشهد ارتفاعًا، ولكن دمج هذه التكاليف في عملية صنع القرارات، فضلًا عن الحوافز التي يواجهها المنتجون والمستهلكون، يشكّل جزءًا من عملية أوسع نطاقًا

لتحويل النظم الزراعية والغذائية. فحساب التكاليف الحقيقية يتعلق بدعم اتخاذ قرارات الاستثمار الصائبة من جانب البلدان والقطاع الخاص، من أجل خفض التكاليف الحالية بدلًا من إدامتها.

ويسلّط تقرير عام 2023 الضوء كذلك على التحديات المتعلقة بالمنهجية والبيانات التي يتعيّن معالجتها لاعتماد حساب التكاليف الحقيقية على نطاق أوسع، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. كما أنه يحدد قدر الإمكان، التكاليف المستترة للنظم الزراعية والغذائية الوطنية بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة بين 154 بلدًا. وتغطي هذه النتائج الأولية التكاليف المستترة المترتبة عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وانبعاثات النيتروجين، واستخدام المياه الزرقاء، والتحوّلات في استخدام الأراضي، والفقر، إضافة إلى الخسائر في الإنتاجية الناجمة عن نماذج الأنماط الغذائية غير الصحية والنقص التغذوي.

وينبغي ألّا يُنظر إلى النتائج التي نعرضها في هذا التقرير على أنها تقييم نهائي، وإنما بالأحرى نقطة انطلاق لتحفيز النقاش والحوار. وفي حين تساعدنا هذه النتائج على رؤية الصورة الكبيرة للتكاليف المستترة للنظم الزراعية والغذائية، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه التكاليف على المستوى القطري. وفي هذا السياق، سيسعى الإصدار التالي من تقرير *حالة الأغذية والزراعة* إلى تحسين القياس الكمّي والتحليل الأوليين والتمهيديين باستخدام معلومات خاصة بكل بلد ومساهمات واردة من أصحاب المصلحة والخبراء القطريين. ومن ثم يمكن أن يوفر ذلك المعلومات اللازمة للتخطيط لتحليلات أكثر تعمقًا ومكيّفة مع الاحتياجات من أجل توجيه الاستثمارات والإجراءات التحويلية في مجال السياسات في بلدان محددة.

وتبرز الأرقام الملفتة التي انبثقت بالفعل عن نتائج هذه السنة، بالرغم من طبيعتها المؤقتة والسعي إلى إدخال تحسينات عليها في عام 2024، الحاجة الملحّة إلى إدراج التكاليف المستترة في عمليات صنع القرارات التي نضطلع بها في إطار الجهود المبذولة لتحويل طريقة عمل نظمنا الزراعية والغذائية. وتشير النتائج الأولية بشكل كبير إلى أن التكاليف المستترة العالمية لنظمنا الزراعية والغذائية – بالرغم من استبعاد بعض الآثار ووجود قدر ملحوظ من عدم اليقين فيها – قد تتجاوز 10 تريليونات دولار أمريكي.

وتتمثل إحدى أبرز النتائج في العبء غير المتكافئ الذي تضعه هذه التكاليف المستترة على البلدان المنخفضة الدخل. إذ تستحوذ هذه التكاليف في البلدان المنخفضة الدخل على نسبة 27 في المائة

من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى آثار الفقر والنقص التغذوي. وتكشف هذه النسبة عن وجود تباين اقتصادي صارخ بالمقارنة مع نسبة 11 في المائة في المتوسط في البلدان المتوسطة الدخل و8 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل. ومن الواضح أن التصدي للفقر والنقص التغذوي ما زال يشكل أولوية بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل ذلك أنهما يستحوذان على حوالي نصف التكاليف المستترة الإجمالية التي تم تحديدها كميًا في هذه البلدان.

وتشكّل الخسائر في الإنتاجية الناجمة عن نماذج الأنماط الغذائية التي تسبب أمراضًا غير معدية، العامل المساهم الأهم في التكاليف المستترة الإجمالية للنظم الزراعية والغذائية وتكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وتعادل التكاليف المستترة البيئية التي تمثّل أكثر من 20 في المائة من التكاليف المستترة الإجمالية التي تم تحديدها كميًا، حوالي ثلث القيمة التي تضيفها الزراعة.

ويهدف إصدار العام المقبل من هذا التقرير إلى توفير دراسات حالة مرفقة بعمليات تقييم محددة الأهداف لربط التكاليف المستترة بالإجراءات التي يمكن اتخاذها لتقليصها. ويشكّل هذان الإصداران المتتاليان جزءًا من استراتيجية أوسع تتبعها المنظمة لدمج حساب التكاليف الحقيقية في عمليات تقييم النظم الزراعية والغذائية والمشورة في مجال السياسات. وتشدد النتائج المعروضة في تقرير عام 2023 على الحاجة الماسة إلى إحداث تحوّل منهجي. كما أنها تكشف عن الإمكانات التي ينطوي عليها حساب التكاليف الحقيقية بوصفها محفّزًا للتحوّل – وأداة لرفع النقاب عن هذه التكاليف المستترة وتوفير المعلومات اللازمة للسياسات وتحسين القيمة المتصوّرة للنظم الزراعية والغذائية.

وإذ نقلّب صفحات هذا التقرير ونتطلّع إلى مساهمة تقرير *حالة الأغذية والزراعة لعام 2024* في النهوض ببرنامج العمل هذا، دعونا لا ننسى أن مستقبل نظمنا الزراعية والغذائية، بل مستقبل كوكبنا برمته، يتوقف على استعدادنا لتقدير جميع منتجي الأغذية، أكانوا من الكبار أم من الصغار، والاعتراف بهذه التكاليف الحقيقية، وفهم كيفية مساهمتنا جميعًا فيها. ولدينا جميعًا مصلحة في التصرّف بناءً على ذلك.

ويحدوني الأمل في أن يكون هذا التقرير بمثابة نداءٍ للعمل لجميع أصحاب المصلحة – من واضعي السياسات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص إلى الباحثين والمستهلكين – ومصدر إلهام للمساعي الجماعية الرامية إلى تحويل نظمنا الزراعية والغذائية لما فيه خير الجميع.

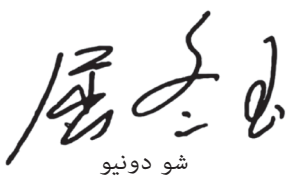

شو دونيو

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

موجز

لا يعرف الناس والأعمال التجارية والحكومات دائمًا وبصورة يومية ما هي عواقب القرارات التي يتخذونها على استدامة النظم الزراعية والغذائية – سواء أكانت هذه العواقب إيجابية أو سلبية. فمن جهة، تحقق النظم الزراعية والغذائية منافع حيوية للمجتمع لأسباب ليس أقلها أنها تنتج الأغذية التي تغذينا وتوفر فرص العمل وسبل العيش لأكثر من مليار شخص. وبالتالي، فمن المرجح أن تكون القيمة التي تولّدها النظم الزراعية والغذائية للمجتمع أكبر بكثير من القيمة التي تقاس بالناتج المحلي الإجمالي. ومن جهة أخرى، تترتب عن إخفاقات السوق والسياسات والمؤسسات التي تقوم عليها النظم الزراعية والغذائية تكاليف مستترة من مثل تغيّر المناخ، وتدهور الموارد الطبيعية، وعدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. وبالتالي، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يمكننا أن نحوّل النظم الزراعية والغذائية لكي تحقق قيمة أكبر للمجتمع؟

ويركّز هذا الإصدار من تقرير *حالة الأغذية والزراعة* على الكلفة الحقيقية للنظم الزراعية والغذائية. ومن خلال تعريف مفهوم التكاليف والمنافع المستترة للنظم الزراعية والغذائية وتوفير إطار يمكن من خلاله تقييم هذه التكاليف والمنافع، يسعى التقرير إلى إطلاق عملية من شأنها أن تهيّئ صانعي القرار بشكل أفضل لاتخاذ الإجراءات الرامية إلى توجيه النظم الزراعية والغذائية نحو تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

مراعاة تكاليف النظم الزراعية والغذائية ومنافعها في اتخاذ القرارات

بات هناك إجماع دولي حول الفكرة القائلة إن تحويل النظم الزراعية والغذائية – لكي تصبح أكثر كفاءة وشمولًا واستدامة وقدرة على الصمود – هو شرط أساسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا الصدد، يشكل إجراء تقييم شامل للنظم الزراعية والغذائية في عملية صنع القرارات أمرًا حاسمًا لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، إن لم يكن جميعها.

ويتيح نهج حساب التكاليف الحقيقية فرصة غير مسبوقة لإجراء عمليات التقييم الشاملة هذه. وهو يُعرّف على أنه نهج شامل ونظامي لقياس وتثمين التكاليف والمنافع البيئية والاجتماعية والصحية والاقتصادية التي تولّدها النظم الزراعية والغذائية من أجل تسهيل اتخاذ قرارات أفضل من جانب واضعي السياسات، والأعمال التجارية، والمزارعين، والمستثمرين، والمستهلكين.

ومع أن نهج حساب التكاليف الحقيقية يعدّ نهجًا طموحًا ذلك أن تغطية جميع التكاليف والمنافع المستترة للنظم الزراعية والغذائية هي عملية تتطلب استخدامًا مكثفًا للموارد والبيانات، فإن الهدف منه هو مساعدة واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين على تجنّب صنع القرارات من دون إجراء تقييم شامل. وفي هذا الصدد، يُمكِّن حساب التكاليف الحقيقية صانعي القرار من الاستفادة بشكل عملي من البيانات والمعلومات المتوافرة بالفعل لتكوين فهم أوّلي للنظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك أهم الفجوات القائمة في مجال البيانات، من أجل توجيه التدخلات بشكل أفضل.

تفسير آثار النظم الزراعية والغذائية وأوجه اعتمادها

تتأثر النظم الزراعية والغذائية بقرارات السياسات والأعمال التجارية والمستهلكين. وتتوقف أنشطتها – وتؤثر أيضًا – على رأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي والإنتاجي الذي يشكل أساس رفاه الإنسان والنجاح الاقتصادي والاستدامة البيئية (الشكل 1). وعلى سبيل المثال، يساهم رأس المال الطبيعي في نمو الكتلة الأحيائية ويوفر المياه العذبة للنظم الزراعية والغذائية. وفي المقابل، يمكن أن تؤثر النظم الزراعية والغذائية بشكل سلبي على رأس المال الطبيعي من خلال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتلوث. وعلى النقيض من ذلك، إذا تم اعتماد الزراعة التجددية، يمكن لممارسات الإنتاج أن تساهم في إصلاح النظم الإيكولوجية. ويمكن لرأس المال الاجتماعي أن يساهم في النظم الزراعية والغذائية من خلال المعارف الثقافية وأن يشكل العادات المتعلّقة بالحصول على الموارد من قبيل الأراضي، بينما تقوم النظم الزراعية والغذائية في المقابل بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (أو انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية) تبعًا لمدى كفاءتها وقدرتها على الصمود وشمولها. أما رأس المال الإنتاجي، فيساهم في البحث والتطوير، في حين أنّ النظم الزراعية والغذائية تولّد في المقابل الدخل والأرباح والريع والضرائب.

ومع أن هذه التدفقات تبدو بديهية، لم يتم قياسها وإدارة آثارها ما عدا مع رأس المال الإنتاجي. وتتعلّق البيانات التي تدرج عادة في عمليات «

الشكل 1 كيف يمكن الاسترشاد بعمليات تقييم تدفقات رأس المال لتحديد الأدوات المساعدة اللازمة لتحويل النظم الزراعية والغذائية

المصادر: مقتبسة من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2022. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية*. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc0639ar؛ TEEB. 2018. *TEEB for Agriculture & Food: Scientific and Economic Foundations*. Geneva, Switzerland, UN Environment. https://teebweb.org/wp-content/uploads/2018/11/Foundations_Report_Final_October.pdf

» التقييم الاقتصادية بتدفقات رأس المال الإنتاجي وآثاره، وفي بعض الحالات، بتدفقات وآثار رأس المال البشري (مثل اليد العاملة والأجور) التي يتم التعامل معها من خلال آليات السوق، أي أنه يسهل مراقبتها وقياسها وتحديدها تحديدًا كميًا. وفي المقابل، ليس من السهل مراقبة التدفقات والآثار المرتبطة برأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري (بجزء منه) وقياسها وتحديدها تحديدًا كميًا، ولذلك يتم إدراجها بشكل جزئي وغير منهجي إلى حد كبير في عمليات التقييم الاقتصادية.

عندما يفتقر صانعو القرار إلى تقييم كامل لأنشطة النظم الزراعية والغذائية التي تؤثر على الموجودات الرأسمالية وتدفقاتها – المرتبطة بخدمات النظم الإيكولوجية مثلًا – فإنه يمكن للفجوة في المعارف الناجمة عن ذلك أن تعيق التقدم باتجاه إقامة نظم زراعية وغذائية أكثر استدامة. وهذا صحيح بشكل خاص لأن الآثار السلبية قد اكتست أهمية متزايدة بالرغم من بعض التقدم الإيجابي المحرز باتجاه تحسين الأمن الغذائي والتغذية. ويشار إلى الآثار السلبية التي لا تنعكس في سعر السوق لمنتج أو خدمة معيّنة في هذا التقرير باسم **التكاليف المستترة**. ولأغراض التبسيط – ونظرًا إلى أنه من المرجح أن تقوم الأسواق باستيعاب معظم المنافع – فإن مصطلح "التكاليف المستترة" المستخدم هنا يضم التكاليف المستترة *الصافية* ويشمل بالتالي المنافع المستترة المعبّر عنها على أنها تكاليف مستترة *سلبية*.

ليس من السهل دمج جميع التكاليف والمنافع المستترة في عمليات صنع القرارات. ويواجه صانعو القرار أهدافًا متعارضة، بينما يمكن لمعالجة التكاليف المستترة للنظم الزراعية والغذائية أن تتطلب إحداث تغييرات كبيرة في ممارسات الإنتاج والاستهلاك الحالية. وقد تقابل هذا الأمر مقاومة من جانب الحكومات والأعمال التجارية والمنتجين والمستهلكين الذين قد يفضلون الوضع القائم خوفًا من ارتفاع تكاليف المعاملات أو تغيير العادات أو الثقافة أو التقاليد.

ويتمثل سبب آخر لمقاومة التغيير في إمكانية بروز مفاضلات. وعلى سبيل المثال، يمكن لاستخدام المواد الكيميائية الزراعية من أجل زيادة الإنتاجية أن يحد من الفقر، ولكنه يؤدي أيضًا إلى تدهور البيئة مع مرور الوقت. ومن شأن ذلك أن يزيد من تعقيد القرارات المتعلّقة بالسياسات. وهناك أيضًا تباين كبير بين من يتلقى منافع النظم الزراعية والغذائية في العالم ومن يدفع التكاليف، أي الآثار الموزّعة للانتقال إلى أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك.

ويمكن أن تكون مقاومة التغيير مدفوعة بندرة البيانات والمعلومات المتوافرة مثلًا بشأن تكاليف التغيير في السياسات (أي تكاليف التخفيض). ويطرح ذلك مسألة تحديد قيمة التكاليف بطريقة عملية. فينبغي استثمار الموارد للإفصاح عن المعلومات ذات الصلة.

مقترح للتقييم على مرحلتين باستخدام حساب التكاليف الحقيقية

يقترح هذا التقرير في ضوء ما تقدّم، إجراء **تقييم على مرحلتين** باستخدام حساب التكاليف الحقيقية من أجل تزويد صانعي القرار بفهم شامل للنظم الزراعية والغذائية وتحديد مجالات

الشكل 3 عملية تقييم النظم الزراعية والغذائية على مرحلتين

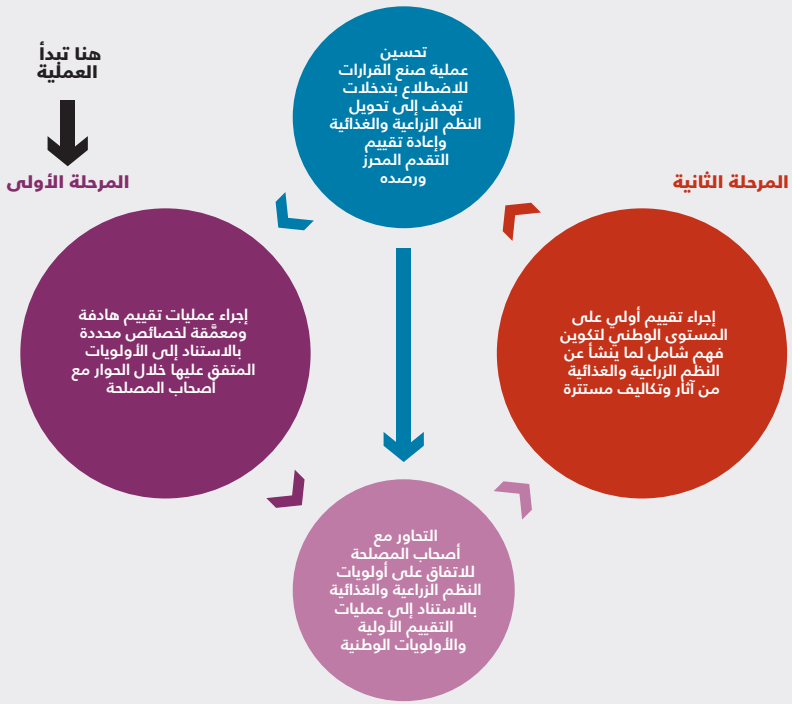

المصدر: من إعداد المؤلفين.

التدخل لتحسين استدامتها (الشكل 3). وتقضي **المرحلة الأولى** بإجراء عمليات تقييم أولية على المستوى الوطني لتحليل التكاليف المستترة للنظم الغذائية عبر مختلف الرساميل وقياسها قدر الإمكان باستخدام البيانات المتاحة بسهولة. ويتمثل الدور الرئيسي للمرحلة الأولى في رفع مستوى الوعي حول حجم التحديات القائمة.

أما **المرحلة الثانية**، فهي مكرسة لإجراء عمليات تقييم معمَّقة تستهدف مكونات أو سلاسل قيمة أو قطاعات محددة من النظم الزراعية والغذائية لتوجيه الإجراءات السياساتية والاستثمارات التحويلية في بلد معيّن. ويمكن لعملية الاختيار أن تكون مستوحاة من نتائج المرحلة الأولى وأن تسترشد أيضًا بالأولويات القطرية التي تحددها المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين. ويمكن أن يختلف أصحاب المصلحة المعنيون بحسب السياق، ولكنهم يشملون عادة واضعي السياسات ومؤسسات البحث والمحاسبة وممثلي الجهات الفاعلة الرئيسية في النظم الزراعية والغذائية، مثل المنتجين الزراعيين والمجهزين والموزعين.

ميانمار
أشخاص يشترون الطعام في أحد الأسواق في مانداللاي
©Tony Wu/Pexels.com

تقييم أولي للتكاليف المستترة للنظم الزراعية والغذائية في 154 بلدًا

بُذلت عدة محاولات حتى هذا التاريخ لتقدير التكاليف المستترة المرتبطة بالنظم الزراعية والغذائية العالمية. وتستنتج دراستان بشكل خاص، أجراهما التحالف من أجل الأغذية واستخدام الأراضي (2019) Hendricks وآخرون (2023)، أن حجم التكاليف المستترة كبير نسبة إلى قيمة المنتجات الغذائية التي يتم التداول بها في الأسواق. ولكن الدراستين، على شمولهما، تتسمان بطابع تجميعي ولا تقدمان تقديرات على المستوى الوطني.

ومن هذا المنطلق، أُجري تحليل أوّلي لحساب التكاليف الحقيقية كنقطة انطلاق للمرحلة الأولى من العملية المؤلفة من مرحلتين، وذلك لكي يقوم التقرير بتحديد التكاليف المستترة للنظم الغذائية تحديدًا كميًا في 154 بلدًا. ويستخدم التحليل بيانات على المستوى الوطني لنمذجة الآثار ويجمع هذه الأخيرة مع تقديرات نقدية لتثمين (إعطاء قيمة نقدية) التكاليف المستترة. ويسمح ذلك بتجميع النتائج ومقارنتها على أبعاد ونطاقات جغرافية مختلفة وباستخدامها كأساس للحوار مع صانعي القرار.

وتظهر المنافع المستترة كتكاليف مستترة *سلبية*. ولكن، نظرًا إلى القيمة غير الملموسة للأغذية – مثلًا من حيث الهوية الثقافية – لا يمكن إعطاء قيمة نقدية لبعض المنافع، ولذلك يتم استبعادها من هذا التحليل. وتم أيضًا حذف بعض التكاليف المستترة بسبب الفجوات في البيانات، من مثل التكاليف المرتبطة بتقزّم الأطفال، والتعرّض لمبيدات الآفات، وتدهور الأراضي، ومقاومة مضادات الميكروبات، والأمراض التي تسببها الأغذية غير المأمونة.

وعليه، تشمل التكاليف المستترة المحددة كميًا انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وانبعاثات النيتروجين واستخدام المياه وتغير استخدام الأراضي (المسار البيئي)؛ والخسائر في الإنتاجية بسبب وجود أنماط غذائية غير صحية (المسار الصحي)؛ والفقر والخسائر في الإنتاجية المرتبطة بالنقص التغذوي (المسار الاجتماعي) (الشكل 5).

وتشير التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى **أن التكاليف المستترة العالمية للنظم الغذائية التي تم تحديدها كميًا بلغت حوالي 12.7 ترليونات دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية لعام 2020** في عام 2020 (الشكل 6). وعندما تقارَن هذه التكاليف بقيمة الاقتصاد العالمي، فإنها تعادل 10 في المائة تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على أساس تكافؤ القوة الشرائية لعام 2020. وتساوي قيمة هذه التكاليف في اليوم، 35 مليار دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية لعام 2020.

وتأخذ هذه التقديرات في الاعتبار القدر الكبير من عدم اليقين الكامن في حسابات الكلفة: فتشير التقديرات إلى أن هناك فرصة نسبتها 95 في المائة في أن تبلغ قيمة التكاليف المستترة العالمية 10.8 ترليونات دولار أو أكثر على أساس

الشكل 5 نطاق التحليل: مراحل النظم الزراعية والغذائية والمسارات التي تتجلّى من خلالها التكاليف المستترة

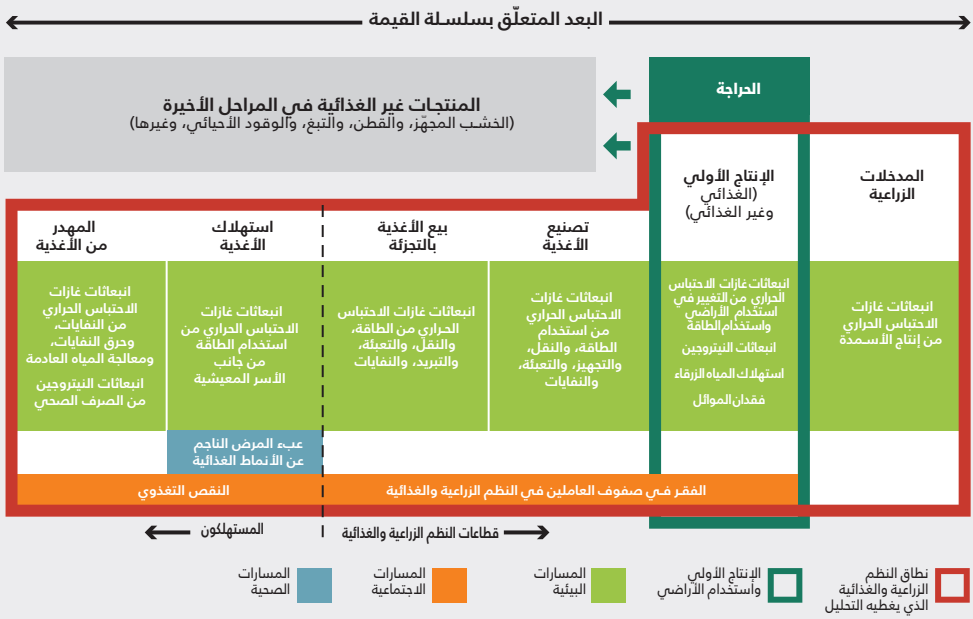

ملاحظات: لمزيد من المعلومات عن نطاق التحليل ومصادر البيانات وتقدير القيمة، يرجى الرجوع إلى **الملحق 1** في النسخة الكاملة من التقرير.
المصدر: Lord, S. 2023. *Hidden costs of agrifood systems and recent trends from 2016 to 2023. Background paper for The State of Food and Agriculture 2023.* FAO Agricultural Development Economics Technical Study, No. 31. Rome, FAO.

تكافؤ القوة الشرائية لعام 2020. وكان عدم اليقين أكبر بالنسبة إلى التكاليف المستترة البيئية بسبب قلّة المعلومات بشأن تأثير انبعاثات النيتروجين على خدمات النظم الإيكولوجية. ولكن حتى الحد الأدنى من هذه التكاليف يكشف عن وجود حاجة ملحة لا يمكن إنكارها إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية.

تتولّد غالبية التكاليف المستترة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (39 في المائة من إجمالي التكاليف المستترة المحددة كميًا) والبلدان المرتفعة الدخل (36 في المائة من إجمالي التكاليف). وتستحوذ البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا على نسبة 22 في المائة من إجمالي التكاليف والبلدان

الشكل 6 التكاليف المستترة للنظم الزراعية والغذائية بحسب فئات الكلفة (اليمين) والفئات الفرعية (اليسار)، 2020

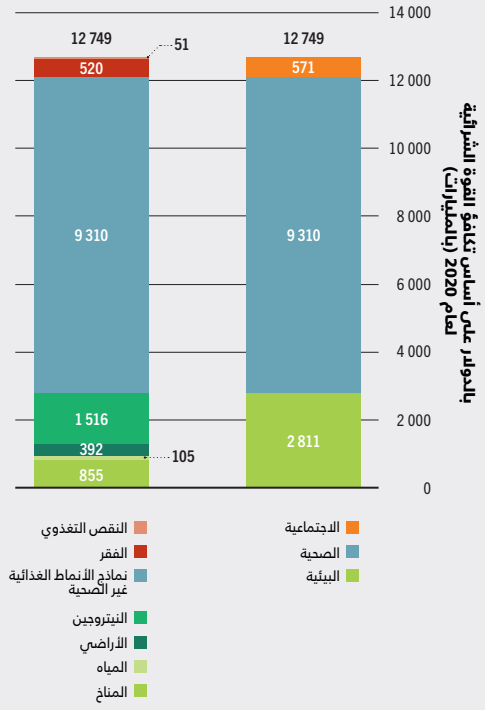

ملاحظة: جميع القيم هي قيم متوقّعة.
المصدر: Lord, S. 2023. *Hidden costs of agrifood systems and recent trends from 2016 to 2023. Background paper for The State of Food and Agriculture 2023.* FAO Agricultural Development Economics Technical Study, No. 31. Rome, FAO.

المنخفضة الدخل على نسبة 3 في المائة منها (الشكل 7).

ولا تختلف التكاليف المستترة من حيث حجمها فقط، ولكن أيضًا من حيث تركيبتها بحسب مستوى الدخل. ففي جميع مجموعات البلدان، باستثناء البلدان المنخفضة الدخل، تشكل الخسائر في الإنتاجية الناجمة عن نماذج الأنماط الغذائية التي تسبب أمراضًا غير معدية العامل المساهم الأكبر في الأضرار اللاحقة بالنظم الزراعية والغذائية، تليها التكاليف البيئية. ومن غير المفاجئ أن تكون هذه التكاليف المستترة الاجتماعية هي المشكلة الرئيسية في البلدان المنخفضة الدخل (حيث تمثّل أكثر من 50 في المائة من جميع التكاليف المستترة التي تم تحديدها كميًا).

ويساعد عرض التكاليف المستترة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي على فهم العبء الذي تتحمله الاقتصادات الوطنية بشكل أفضل ويشكل مؤشرًا على المجالات التي يجب تخصيص الموارد الدولية لها على سبيل الأولوية من أجل معالجة هذه التكاليف (الشكل 8). ولكنّ هذه النسبة هي الأعلى في البلدان المنخفضة الدخل حيث تبلغ في المتوسط 27 في المائة ولكنها قد تتعدى نسبة 75 في المائة. ويشير ذلك إلى أن تحسين النظم الزراعية والغذائية في البلدان المنخفضة الدخل سيكون أساسيًا لمعالجة هذه التكاليف المستترة، ولا سيما تلك التي ترتبط بالفقر والنقص التغذوي والتي تساوي وحدها 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتبلغ نسبة التكاليف المستترة إلى الناتج المحلي الإجمالي 12 و11 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا على التوالي. ولكن تكتسي التكاليف المستترة الاجتماعية أهمية بارزة فقط في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. أما في كل من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل، فتعزى معظم التكاليف المستترة إلى نماذج الأنماط الغذائية غير الصحية (الشكل 9). »

الشكل 7 إجمالي التكاليف المستترة المحدَّدة كميًا والناشئة عن النظم الزراعية والغذائية بحسب فئات الدخل

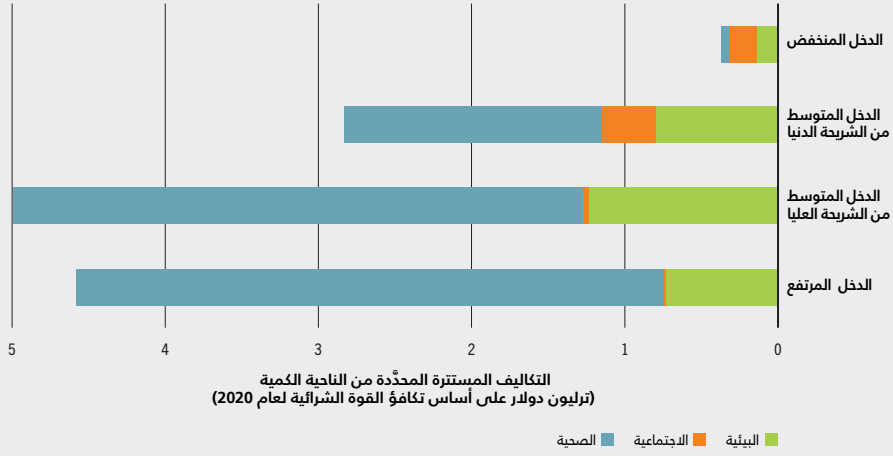

ملاحظات: تنعكس التكاليف المستترة الصحية في نماذج الأنماط الغذائية غير الصحية فقط.
المصدر: مقتبس من Lord, S. 2023. *Hidden costs of agrifood systems and recent trends from 2016 to 2023. Background paper for The State of Food and Agriculture 2023.* FAO Agricultural Development Economics Technical Study, No. 31. Rome, FAO.

الشكل 8 حصة التكاليف المستترة المحدَّدة كميًا والناشئة عن النظم الزراعية والغذائية من الناتج المحلي الإجمالي بحسب فئات الدخل (نصيب الفرد من التكاليف المستترة إلى اليسار)

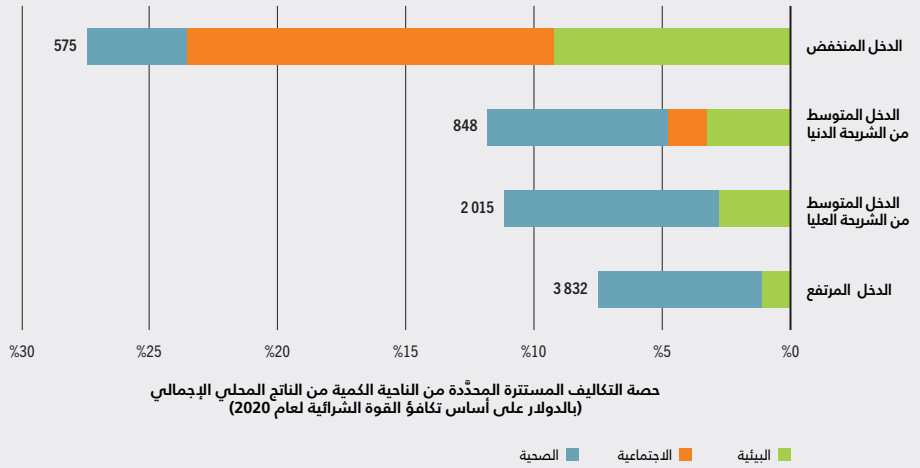

ملاحظات: تنعكس التكاليف المستترة الصحية في نماذج الأنماط الغذائية غير الصحية فقط.
المصدر: مقتبس من Lord, S. 2023. *Hidden costs of agrifood systems and recent trends from 2016 to 2023. Background paper for The State of Food and Agriculture 2023.* FAO Agricultural Development Economics Technical Study, No. 31. Rome, FAO.

الشكل 9 تركيبة التكاليف المستترة المحدَّدة كميًا والناشئة عن النظم الزراعية والغذائية بحسب الفئات الفرعية في بلدان مختارة وبحسب مستوى الدخل (حصة التكاليف المستترة من الناتج المحلي الإجمالي إلى اليسار، بالدولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية لعام 2020)

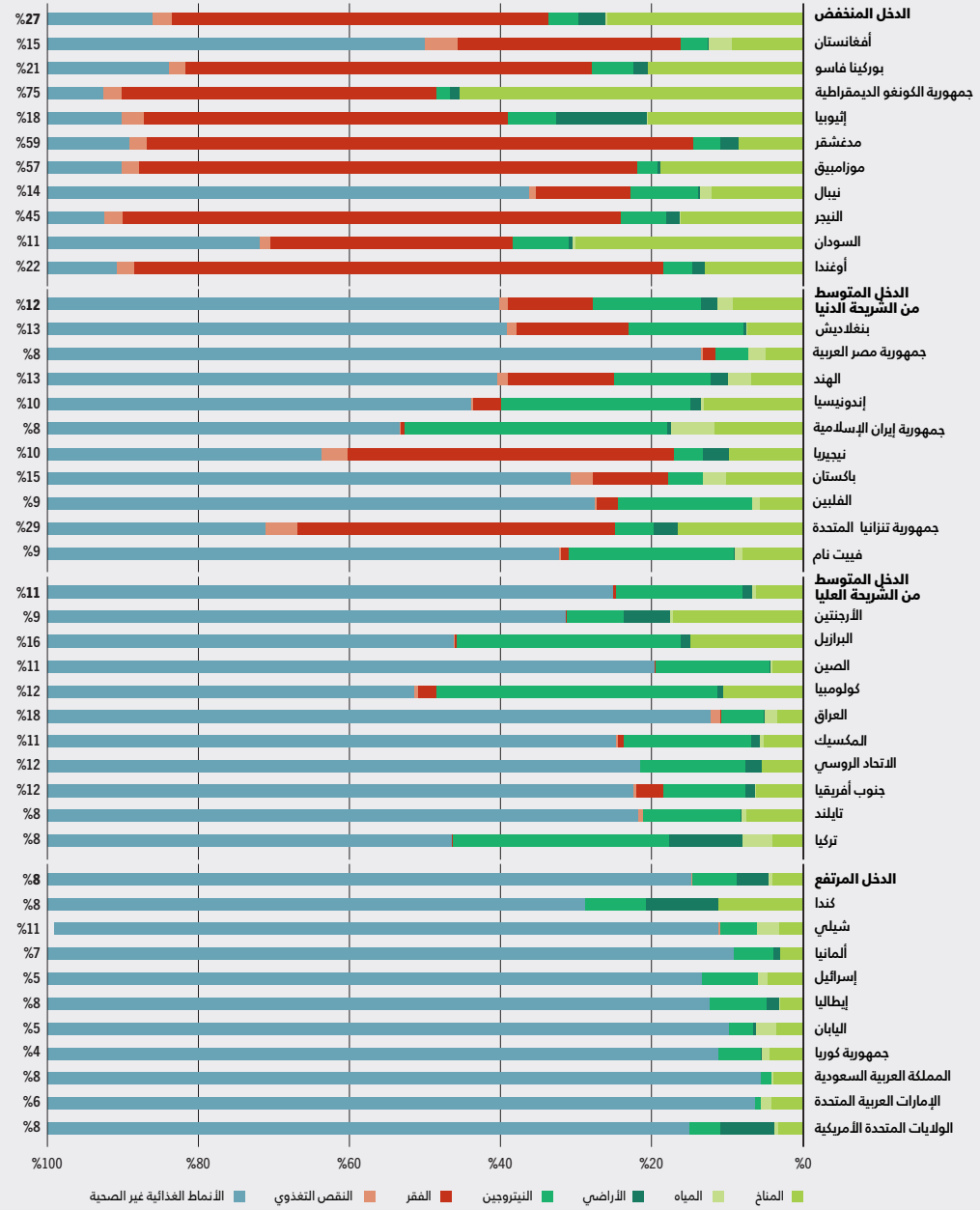

ملاحظات: تم اختيار البلدان بالاستناد إلى عدد السكان والتغطية الجغرافية وأهمية القطاع الزراعي والغذائي. وللاطلاع على نتائج المجموعة الكاملة من البلدان، يرجى الرجوع إلى **الملحق 2** بالنسخة الكاملة من التقرير.

المصدر: مقتبس من Lord, S. 2023. *Hidden costs of agrifood systems and recent trends from 2016 to 2023. Background paper for The State of Food and Agriculture 2023.* FAO Agricultural Development Economics Technical Study, No. 31. Rome, FAO.

تحديد التكاليف المستترة كميًا من أجل العمل على مستوى السياسات

يهدف تحديد التكاليف المستترة التي جرى وصفها إلى المساعدة على تحديد نقاط الدخول لترتيب التدخلات والاستثمارات بحسب الأولوية. وفي هذا الصدد، يجب أن تتمثل الخطوة الأولى في تحديد المواضع داخل نظام زراعي وغذائي معيّن التي تكون فيها التكاليف المستترة أعلى وإلى أي أنشطة تعزى. وبدءًا بالبعد البيئي، تشير التقديرات إلى أن هذه التكاليف تنشأ بشكل رئيسي في الإنتاج الأولي إذ تشكل تكاليف ما قبل الإنتاج وما بعده أقل من 2 في المائة من إجمالي التكاليف المستترة المحددة كميًا. وبمعنى آخر، يجب أن يُنظر إلى القطاع الأولي على أنه نقطة الدخول الرئيسية لإحداث تغيير في المسارات البيئية. وعلى المستوى العالمي، تساوي التكاليف المستترة الناجمة عن الزراعة – من خلال المسارات البيئية – حوالي ثلث القيمة المضافة الزراعية.

وبالنسبة إلى بعض البلدان، من المرجح أن ينصبّ التركيز على الجهات الفاعلة الضعيفة وبخاصة على مساهمة النظم الزراعية والغذائية في الفقر المعتدل – أي الفشل العام في توزيع القدر الكافي من العائدات. ويخلص التقرير إلى أنّ تجنب تكاليف الفشل في التوزيع في النظم الزراعية والغذائية يتطلّب أن تزيد مداخيل الأشخاص الذين يعانون من الفقر المعتدل والذين يعملون في هذه النظم بنسبة 57 في المائة في المتوسط في البلدان المنخفضة الدخل وبنسبة 27 في المائة في المتوسط في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

ويعدّ متوسط الخسائر في الإنتاجية للفرد الواحد نتيجة المتناول الغذائي مجالًا آخر برزت أهميته بوضوح. وعلى المستوى العالمي، تساوي هذه القيمة 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تكافؤ القوة الشرائية لعام 2020؛ وتبلغ حدها الأدنى (4 في المائة) في البلدان المنخفضة الدخل و7 في المائة أو أكثر في فئات البلدان الأخرى المصنفة بحسب الدخل.

وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن التكاليف المستترة المحددة كميًا والمرتبطة بالنظم الزراعية والغذائية كبيرة في جميع البلدان، حتى بعد أخذ عدم اليقين في الحسبان. وتكشف النتائج أيضًا عن حجم التحوّل اللازم ولكنها لا تقيس كلفة التخفيف من آثار التحديات المختلفة أو الوقاية منها ولا تشير إلى ما إذا كان ذلك ممكنًا أم لا. وبدلًا من ذلك، تبيّن النتائج المساهمات النسبية لمختلف الأنشطة أو الملوّثات وتبرز المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف في التقييمات المحددة الأهداف من أجل سد الفجوات في البيانات وفهم تكاليف التخفيض. ولن يكون من الممكن توجيه تدخلات كيانات القطاعين العام والخاص على السواء لتحويل النظم الزراعية والغذائية نحو الأفضل إلّا من خلال عمليات التقييم هذه المحددة الأهداف.

الانتقال إلى عمليات تقييم محددة الأهداف لحساب التكاليف الحقيقية: المرحلة الثانية من عملية مؤلفة من مرحلتين

إن نتائج عملية تقييم التقديرات الوطنية هي نتائج أولية، ويجب استكمالها بالتالي ببيانات مصنفة وأكثر دقة مستمدة من عمليات تقييم محددة الأهداف. ويتمثل هدف المرحلة الثانية

الشكل 11 عملية من أربع خطوات لإجراء عمليات تقييم محددة الأهداف للنظم الزراعية والغذائية وتوسيع نطاقها

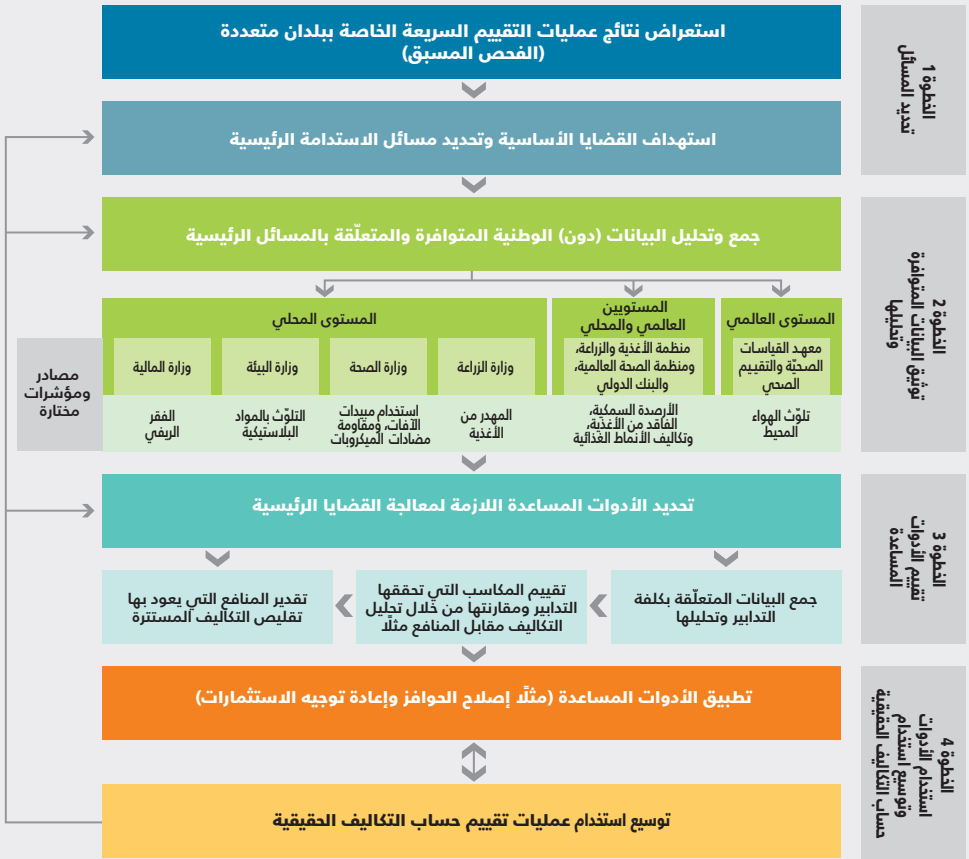

المصدر: مقتبس من Markandya, A. 2023. *Accounting for the hidden costs of agrifood systems in data-scarce contexts. Background paper for The State of Food and Agriculture 2023*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper, No. 23-12. Rome, FAO.

الشكل 13 دور السيناريوهات في توجيه عملية رسم السياسات

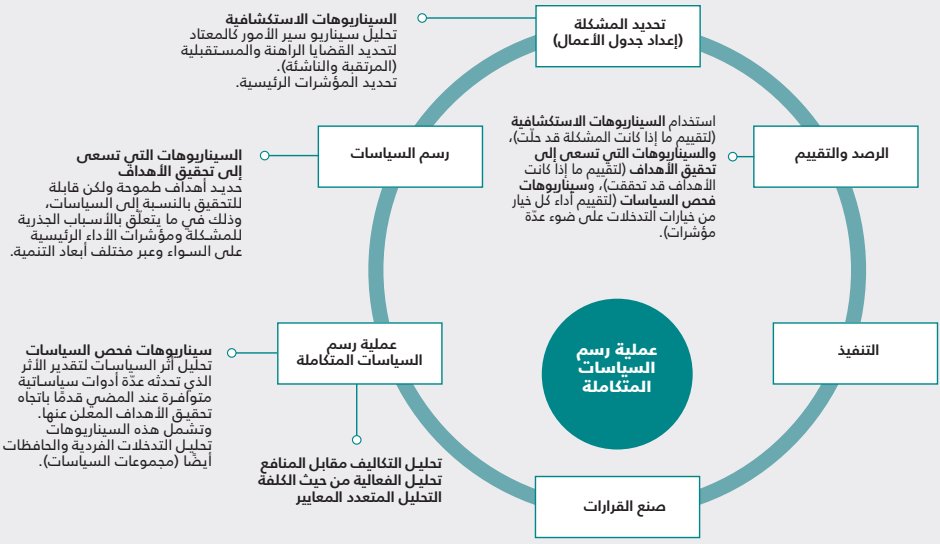

المصدر: الشرح الخاص بالمؤلفين بالاستناد إلى Bassi, A. 2023. *A guide to applying TEEBAgriFood for policy assessment*. Geneva, Switzerland, the Economics of Nature Unit, UNEP.

» في تحديد الإجراءات التحويلية المفضلة الممكنة مع مقارنة التكاليف والمنافع التي ينطوي عليها كل واحد منها بموازاة إدارة الخيارات المقبلة والمفاضلات من أجل تخصيص الموارد للإجراءات الأكثر قابلية للتطبيق والأكثر فعالية من حيث الكلفة. ومن ثم يؤدي ذلك إلى تطبيق السياسات والاستثمارات والتدخلات الأخرى الرامية إلى معالجة الشواغل التي تم تحديدها (الشكل 11).

لتحليلات السياسات والسيناريوهات أدوار أساسية وتكميلية في عمليات تقييم حساب التكاليف الحقيقية المحددة الأهداف. ويسمح تحليل السيناريوهات بمقارنة المسارات المستقبلية المحتملة ويجري تقييمًا لتأثير مختلف السياسات والخيارات الإدارية وفعاليتها (الشكل 13). ويعد القيام بذلك أمرًا ضروريًا لتحديد القضايا الناشئة عن التقاعس، إضافة إلى أوجه التآزر والمفاضلات

التي ينطوي عليها العمل. ومن ثم يمكن دراسة هذه المفاضلات بعناية لوضع استراتيجيات أقوى وتقييم مدى فعالية الإجراءات المحتملة المختلفة بواسطة تحليل التكاليف والمنافع أو المردودية التكاليفية.

يمكن لحساب التكاليف الحقيقية أن يدفع الأعمال التجارية والاستثمارات الزراعية والغذائية باتجاه الاستدامة

من غير المرجح إمكانية معالجة جميع القضايا من خلال السياسات وحدها. فالنظم الزراعية والغذائية هي في جوهرها أنشطة يضطلع بها القطاع الخاص الذي سيتوجب عليه تحمّل جزءًا من المسؤولية عن خفض التكاليف المستترة. ويوفر حساب التكاليف الحقيقية إطارًا للأعمال التجارية لتقييم الآثار التي تحدثها وأوجه الاعتماد ولإدارتها بطريقة أكثر شمولًا ودقة. وبإدراج حساب التكاليف الحقيقية في عمليات صنع القرارات واستراتيجيات الإدارة اليومية، يمكن للأعمال التجارية الزراعية والغذائية أن ترصد الفرص وأن تطلق عنانها في مراحل مختلفة من سلسلة الإمدادات، وأن تحقق الاستدامة في الإنتاج، وأن تستقطب الاستثمارات الخاصة، وتستفيد من الحوافز الحكومية. وعندما يُعتمد حساب التكاليف الحقيقية في السياسات ويحظى بدعم من خلال القوانين والأنظمة، فإنه يعيد تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية ويُغيّر أُسس نجاح الأعمال من خلال تضمين رأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي فيه. وباختصار، يعيد حساب التكاليف الحقيقية تحديد مفهوم "الأعمال التجارية الناجحة".

ويمكن للتقييم الشامل للتكاليف والمنافع باستخدام حساب التكاليف الحقيقية أن يساعد الأعمال التجارية أيضًا على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق الاستدامة والاستجابة للطلب المتنامي على الشفافية في سلسلة الإمدادات من جانب المستهلكين والتأهل للحصول على الشهادات الطوعية (مثل التجارة العادلة) والحوافز الحكومية.

تعميم حساب التكاليف الحقيقية لتحويل النظم الزراعية والغذائية: الفرص والتحديات

يمكن استخدام أدوات مساعدة، عندما تكون قائمة على حساب التكاليف الحقيقية، لتحسين استدامة النظم الزراعية والغذائية

يمكن لمختلف الأدوات المساعدة أن تؤثر على طرق العمل الداخلية للنظم الزراعية والغذائية: إذ يمكن أن تؤثر على جانب العرض (الإنتاج والجهات الوسيطة)، وجانب الطلب (الاستهلاك)، والسلع العامة التي تدعم النظم الزراعية والغذائية (الشكل 15). وعندما يتم الاسترشاد بعمليات تقييم حساب التكاليف الحقيقية، يمكن إعادة توجيه الأدوات المساعدة أو إصلاحها لدعم الاستراتيجيات الواعدة والناشئة من أجل استدامة النظم الزراعية والغذائية. ويتوقف أيضًا اختيار الأداة المساعدة على نتائج تحليلات السيناريوهات والسياسات، والاحتياجات الخاصة بكل سياق، والأولويات، والموارد المتاحة. وفي ما خلا الحكومات، »

الشكل 15 الأدوات المساعدة اللازمة لتحويل النظم الزراعية والغذائية

مجال التأثير	الأداة المساعدة	مسارات التحويل الممكنة
سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية	التجارة والتدخلات في السوق	توليد حوافز أو مثبطات للأسعار من أجل تحفيز إنتاج الأغذية المستدامة والمغذية
	الإعانات الضريبية للمنتجين	تحفيز إنتاج أغذية مستدامة ومغذية معيّنة والتأثير على استخدام المدخلات
	القوانين والأنظمة	الحد من التأثير البيئي، والمحافظة على رفاه العمّال، وإدارة سلامة الأغذية وتوسيمها وتدعيمها بالمغذيات
	رأس المال العام والخاص	تيسير الاستثمار في العمليات والأعمال التجارية الخاصة بالإنتاج المستدام والشفاف
استهلاك الأغذية	الإعانات الضريبية للمستهلكين	تحفيز استهلاك الأنماط الغذائية المستدامة والصحية
	الضرائب على الأغذية غير الصحية وغير المستدامة	تثبيط استهلاك الأغذية غير الصحية وغير المستدامة
	القوة الشرائية للمستهلكين	سناد الأولوية للمنتجات التي تحمل معلومات واضحة وتعكس القيم
	التسويق والترويج	التشجيع على استهلاك الأغذية المغذية
	التوسيم وإصدار الشهادات	تمكين المستهلكين من اختيار الأغذية المغذية والمستدامة
الخدمات العامة	الإنفاق على البنية التحتية	استهداف الاختناقات التي تساهم في أوجه عدم الكفاءة والأغذية الباهظة الثمن والفاقد والمهدر من الأغذية (على غرار الاستثمار في التخزين البارد)
	البحث والتطوير	النهوض بالعلوم والابتكارات والتكنولوجيات التي تحسّن استدامة النظم الزراعية والغذائية
	خدمات نقل المعرفة	نشر المعارف بشأن ممارسات وتكنولوجيات النظم الزراعية والغذائية المستدامة
	خدمات التفتيش	إدارة سلامة الأغذية

صانعو القرار أو أصحاب المصلحة الذين يؤثرون على التحكم في الأدوات المساعدة

الحكومة · الأعمال التجارية والمؤسسات المالية · منظمات البحوث ومنظمات المجتمع المدني

المصدر: من إعداد المؤلفين.

» تؤدي الجهات الفاعلة الأخرى – مؤسسات البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، والأعمال التجارية، والمؤسسات المالية – أيضًا أدوارًا مهمة في تشكيل أداء النظم الزراعية والغذائية. وبالمثل، يجب أن تؤخذ القطاعات الأخرى من خارج النظم الزراعية والغذائية (مثل قطاعي الرعاية الصحية والطاقة) في الاعتبار في المرحلة المقبلة ومن حيث أوجه التآزر والتبادل لتهيئة الحوافز المتسقة مع هذه الغاية.

هل ستؤدي معالجة التكاليف المستترة إلى رفع أسعار الأغذية؟

يتمثل أحد الأسئلة الشائعة في ما إذا كانت معالجة التكاليف المستترة للنظم الزراعية والغذائية ستؤدي إلى رفع أسعار الأغذية. ويضع هذا التقرير الأسس اللازمة للإجابة على هذا السؤال. والفرضية الأساسية هي أن ذلك سيتوقف على الكلفة المستترة التي تجري معالجتها وعلى الأدوات المستخدمة. ومن المفيد النظر في الفئات المختلفة من التكاليف المستترة التي تجري دراستها، أي: التكاليف الاجتماعية المستترة المرتبطة بالفشل في التوزيع والتي تؤدي إلى الفقر والنقص التغذوي؛ والتكاليف البيئية المستترة الناشئة عن الأضرار المرتبطة بالعوامل الخارجية؛ والتكاليف الصحية المستترة المرتبطة بنماذج الأنماط الغذائية التي تسبب السمنة والأمراض غير المعدية. ولطريقة التعاطي مع كل من هذه الفئات انعكاسات مختلفة على المداخيل وأسعار الأغذية.

ويتمثل البديل عن ذلك في تطبيق مبدأ "المستفيد يدفع" والذي يضع عبء تغطية التكاليف الحقيقية لأنشطة النظم الزراعية والغذائية على المستفيدين منها – وهم عادة عامة الناس، ولكن أيضًا مجموعات محددة تتأثر بشكل خاص بالأنشطة الخارجية التي يشاركون فيها. وفي مثل هذه الحالات، لا يجب أن تؤدي السياسات إلى زيادة في أسعار الأغذية. ومن الأمثلة على ذلك الدفع مقابل الخدمات البيئية، حيث يدفع المستفيدون للأطراف التي قد تضر أنشطتها بالبيئة لكي تغيّر سلوكها.

وتتمثل مجموعة من السياسات التي تشمل مزيجًا من مبدأ الملوّث يدفع ومبدأ المستفيد يدفع في إعادة توجيه الإعانات الزراعية. غير أنّ الإعانات ترتّب عبئًا على الموارد المالية النادرة بالفعل. ويتوقف الخيار في نهاية المطاف بين صكوك السياسات على التداعيات على مستوى الإنصاف التي تعتمد بدورها على هوية الجهات المستفيدة.

وبإمكان عمليات التقييم المحددة الأهداف لحساب الكلفة الحقيقية أن تفيد في تصميم الخطط الضريبية وإعادة توزيع الموارد بغية تغيير الأسعار النسبية للأغذية لصالح خيارات مغذية ومستدامة بقدر أكبر. وعند توجيه عائدات الضرائب لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية والمستدامة، يمكن لميزانيات الأغذية لدى الأسر المعيشية أن تبقى على حالها. وفي الأجل الطويل، قد يُترجم التحسن في الصحة العامة الذي يفضي إلى زيادة الإنتاجية، على شكل زيادة في مداخيل الأسر المعيشية. وفي

هذه الحالة، حتى وإن كانت كلفة الأنماط الغذائية الصحية أعلى، من شأن الزيادة في المداخيل أن يساعد في التعويض عن هذه النفقات الإضافية. لكن من الضروري إجراء مزيد من الأبحاث لفهم التكاليف المعنية.

تهيئة بيئة تمكينية لتوسيع نطاق اعتماد حساب التكاليف الحقيقية من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية

لا يمكن توسيع نطاق اعتماد حساب التكاليف الحقيقية من جانب مجموعة واحدة من الجهات الفاعلة؛ فذلك يتطلب مساهمات تكاملية من مختلف أصحاب المصلحة الذين يؤثرون على طريقة عمل الأعمال التجارية الزراعية والغذائية. وتؤدي الحكومات بما لديها من سياسات وقوانين وأنظمة، دورًا أساسيًا في تهيئة بيئة تمكينية لتوسيع نطاق اعتماد حساب التكاليف الحقيقية. وتؤدي منظمات البحوث وواضعو المعايير دورًا رئيسيًا أيضًا في تطوير المنهجيات ووضع المعايير لجمع البيانات، وفي نهاية المطاف، سيكون المنتجون والأعمال التجارية والمستهلكون – والتحالفات التي يبنونها – هم من يحدثون التغيير ويطبقون المعايير الجديدة.

وليتحقق ذلك على نطاق واسع، وبخاصة في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، يجب التغلّب على عائقين رئيسيين هما: ندرة البيانات والنقص في القدرات.

لأول مرّة على الإطلاق، ستكرّس منظمة الأغذية والزراعة إصدارين متتاليين من تقرير *حالة الأغذية والزراعة* للموضوع نفسه

تستثمر منظمة الأغذية والزراعة، من خلال تكريسها إصدارين لهذا الموضوع، في الكشف عن المعلومات ذات الصلة اللازمة لتوجيه عملية صنع القرارات في النظم الزراعية والغذائية نحو تحقيق الاستدامة. وقد تم عرض النتائج الجديدة لعمليات التقييم الوطنية الأولية في تقرير هذا العام، الأمر الذي أتاح فرصة غير مسبوقة لدعم صانعي القرار من حول العالم في تحديد التحديات (المستترة) الواسعة التي تعترض نظمهم ولإطلاق عملية تهدف إلى وضع رؤية مشتركة لتحويل النظم الزراعية والغذائية.

وسيشدد تقرير العام المقبل على الطريقة التي يمكن فيها تصميم عمليات التقييم المحددة الأهداف بالاستناد إلى أولويات واضعي السياسات في سياقات محددة. وسيتمثل الهدف من ذلك في إبراز المرونة التي يتمتع بها حساب التكاليف الحقيقية عند تطبيقها على نطاقات مختلفة، من النظم الزراعية والغذائية الكاملة وصولًا إلى منتج واحد. وسوف تدخل تحليلات السيناريوهات والسياسات، بوصفها متابعة للعمل الذي بدأ في هذا التقرير، في حساب التكاليف الحقيقية حيث ستنظر في مجموعة الاحتمالات الممكنة للمستقبل، بما في ذلك نتائج خيارات السياسات والإدارية المختلفة وفعاليتها من أجل توجيه عملية تحويل النظم الزراعية والغذائية نحو الأفضل. ■

حالة العالم

2023 حالة الأغذية والزراعة

الكشف عن الكلفة الحقيقية للأغذية من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية

تعود النظم الزراعية والغذائية بفوائد جمة على المجتمع، بما فيها الأغذية التي تغذينا وفرص العمل وسبل العيش لأكثر من مليار شخص. ولكنّ آثارها السلبية الناجمة عن الأنشطة والممارسات المعتادة غير المستدامة تساهم في إحداث تغيّر المناخ، وتدهور الموارد الطبيعية، وعدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. ومن الصعب التصدي لهذه الآثار السلبية لأن الأشخاص والأعمال التجارية والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين يفتقرون إلى الصورة الكاملة للطريقة التي تؤثر فيها أنشطتهم على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عندما يصنعون القرارات يوميًا.

وينظر تقرير *حالة الأغذية والزراعة 2023* في الكلفة الحقيقية للأغذية من أجل إقامة نظم زراعية وغذائية مستدامة. ويقدم التقرير مفهوم التكاليف والمنافع البيئية والاجتماعية والصحية المستترة التي تنطوي عليها النظم الزراعية والغذائية، ويقترح نهجًا – هو نهج حساب التكاليف الحقيقية – لتقييمها. ولتفعيل نهج حساب التكاليف الحقيقية، يقترح التقرير عملية تقييم من مرحلتين، بحيث يتم الاعتماد أولًا على عمليات تقييم حساب التكاليف الحقيقية على المستوى الوطني من أجل رفع مستوى الوعي، ويتم من ثم الانتقال إلى عمليات التقييم المعمّقة والمحددة الأهداف من أجل تحديد الحلول ذات الأولوية وتوجيه الإجراءات التحويلية. ويقدّم التقرير أول محاولة لإجراء عمليات تقييم على المستوى الوطني في 154 بلدًا، ويشير إلى أن التكاليف المستترة العالمية التي تنتج عن النظم الزراعية والغذائية تبلغ ما لا يقل عن 10 تريليونات دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية لعام 2020. وتشير التقديرات إلى أن البلدان المنخفضة الدخل تتحمّل الجزء الأكبر من التكاليف المستترة للنظم الزراعية والغذائية مقارنة بالدخل الوطني. ومع أنّ هذه التقديرات أوليّة، يكشف التحليل النقاب عن الحاجة الماسة إلى أخذ التكاليف المستترة في الاعتبار عند صنع القرارات الرامية إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية. وهناك حاجة إلى الابتكارات في البحوث والبيانات وإلى الاستثمارات في جمع البيانات وبناء القدرات لتوسيع نطاق تطبيق حساب التكاليف الحقيقية، خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وذلك لكي تصبح أداة حيوية تسترشد بها عمليات صنع القرار ورسم السياسات بطريقة شفافة ومتسقة.

حالة الأغذية والزراعة 2023
(النص الكامل – سيصدر في دجنبر/كانون الأول 2023)

©FAO, 2023
CC7937AR/1/11.23

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي – نسب المصنف – غير التجاري – الترخيص بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية